

الائتلاف: السامرائي خارج دائرة المنافسة على المنصب

تعليق رئاسة البرلمان لعين اختيار مرشح "تزكية" .. والبايجي يدخل كمرشح توافقي

بغداد / المدى

تمخضت نتائج التصويت على مرشحي التوافق والحوار الوطني لرئاسة البرلمان عن عزز الكتلة النيابية عن اختيار مرشح توافقي لتتعداه إلى مرشح "تزكية" تنتهي باختياره جولتنا التصويت التي أسفرت الأخيرة بفارق صوتين عن اكتمال النصاب القانوني لإعتلاء السامرائي مقعد رئاسة مجلس النواب .

يأتي ذلك في الوقت الذي، بحث فيه رئيس الجمهورية جلال طالباني مع رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي السيد عبد العزيز الحكيم الأوضاع السياسية العامة في البلاد ، كما تمت مناقشة موضوع انتخاب رئاسة المجلس الأعلى الإسلامي العراقي السيد عبد العزيز الحكيم موضوع انتخاب رئاسة البرلمان العراقي. فيما أعلن النائب عباس البياتي أن ايد السامرائي أصبح خارج دائرة المنافسة على منصب رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الذي جرت الإسبوع الماضي على منصب رئيس البرلمان .

وقال البياتي "إن السامرائي أصبح خارج المنافسة بعد فشله في جولتي الترشيح وبالتالي فإن الجهود منصبية الآن على البحث عن مرشح تسوية بديل يتم ترشيحه بالتزكية بعد حصول توافق عليه من جميع الكتل".

وأضاف أن موضوع تسمية رئيس جديد للبرلمان لا يزال إلى ما بعد عطلة البرلمان لأنه لا توجد لحد الآن أي صورة واضحة عن مرشح بديل بعد فشل البرلمان في تحقيق التوافق على المرشحين السابقين وعدم حصول أي منهم الأصوات المطلوبة البالغة ١٢٨ صوتاً .

وأكد البياتي انه "أبويج تحت ايدنا مرشح تسوية لحد الآن ومن هذا المنطلق سيواصل البرلمان عقد جلساته للمصادقة على الموازنة العامة والتي من المنتظر المصادقة عليها يوم الأربعاء أو الخميس المقبلين فيما يؤجل موضوع انتخاب رئيس البرلمان إلى ما بعد العطلة".

وأضاف "اعتقد خلال عطلة البرلمان المقبلة سيكون هناك تنسيق من الوقت للتشاور حول مرشح تسوية يحظى بقبول الجميع ونحن نريد ان يفوز المرشح المغل بالمزكية لا بالانتخابات لاننا لانريد شخصاً منافساً له نزيد مرشح متفق عليه مسبقاً".

وتستكت جبهة التوافق العراقية بمرشح الحزب الإسلامي ايد السامرائي ليكون الرئيس الجديد للبرلمان الامر الذي رفضته بعض الكتل في البرلمان اضافة الى حزب الدعوة الإسلامية والتيار الصدري وحزب الفضيلة.

ولم يستطع السامرائي الحصول على الأغلبية المطلقة البالغة ١٢٨ من اصل ٢٧٥ من أعضاء البرلمان رغم خوضه جولتين من المناقصات الامر الذي جعله خارج المنافسة في الجولة المقبلة.

فيما اعتبر النائب عن القائمة الوطنية العراقية عدنان الباجي، امس ، أن الحل

الذي وصفه بالأفضل "لزامة" رئاسة مجلس النواب يتم عبر المحكمة الاتحادية، مشيراً إلى أنه لا يمانع اختياره كمرشح توافقي لرئاسة المجلس. مشيراً الى ان الحل الأمثل لمسألة أزمة الرئاسة هو الرجوع للمحكمة الاتحادية من أجل تفسير مفهوم الأغلبية المطلقة".

وكان النائب عن جبهة التوافق طه اللهيبي أعلن في وقت سابق عن اتفاق رؤساء الكتل النيابية على إرسال نتائج انتخابات الجولة الثانية لانتخاب رئيس المجلس للمحكمة الاتحادية للبت بشرعية رئاسة ايد السامرائي للمجلس والذي حصل على ١٣٦ صوتاً.

وأوضح الباجي "إذا كان ترشيحي لرئاسة البرلمان بشكل توافقي، فأنا لا امانع وأشرف بذلك، لكن ليس ان يكون الأمر عن طريق الانتخابات وبدء عملية الاختيار من جديد".

واجتمعت هيئة رئاسة البرلمان امس مع الكردستاني محسن السعدون بتصريحات التوافق طلبا إلى رئاسة البرلمان وتقوم الأعضاء برفعها إلى المحكمة الاتحادية بخصوص احقية النائب ايد السامرائي برئاسة البرلمان. وفي ذات السياق، رفض حزب الدعوة

التهاتومات التي وجهتها إليه كتل نيابية، بالسعي إلى إضعاف البرلمان من أجل تقوية الحكومة، نافية، من جهة أخرى، التدخل لعرقلة استجواب عدد من الوزراء وقال النائب عن حزب الدعوة علي العلق بحسب "راديو سوا": "هذه تهمة باطلة، نحن نعمل باتجاه دولة قوية ومتماسكة ببرلمانها القوي وبحكوميتها القوية وبمؤسساتها العادل".

الى ذلك، جدد الحزب الإسلامي ، امس ، تأكيد على تقديم النائب ايد السامرائي بوصفه الرئيس للمجلس على الرغم من عدم حصوله على الغالبية المطلقة من أصوات النواب في جلسة الخميس.

وقال النائب عن الحزب الإسلامي عبد الكريم السامرائي "إن ايد السامرائي قد حصل على الأغلبية التي تؤهله لرئاسة مجلس النواب، على حد قوله.

من جهته، رفض النائب عن كتلة التحالف الكردستاني محسن السعدون تصريحات نواب جبهة التوافق القائلة بحصول مرشح الحزب الإسلامي على الأغلبية المطلقة من أصوات أعضاء مجلس النواب.

وقال السعدون وفق "راديو سوا" إن الدستور نص على أن انتخاب رئيس

البرلمان يكون بالأغلبية المطلقة من عدد أعضاء مجلس النواب.

ورد السعدون على احتجاج الحزب الإسلامي بالنظام الداخلي لمجلس النواب، بالقول إن النص الدستوري بخصوص الموضوع واضح، وبالتالي ليس هناك ضرورة للعودة إلى النظام الداخلي، على حد قوله. مشدداً على ضرورة الاحتكام للدستور لحل أزمة اختيار رئيس البرلمان، داعياً إلى منح الأولوية لمناقشة الموازنة والتصويت عليها.

كما رأى رئيس جمعية الثقافة القانونية الخبير القانوني طارق حرب أن الحجج القانونية التي ركن إليها الحزب الإسلامي في إعلان حصول مرشح التوافق ايد السامرائي على أغلبية أصوات النواب في انتخابات أمس، "ضعيفة".

وأوضح حرب أن الخلاف داخل مجلس النواب كان سببه دعوة قسم من النواب إلى تطبيق المادة ٥٥ من الدستور والتي تنص على أن اختيار رئيس مجلس النواب ونائبه يكون بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء، فيما يطالب القسم الآخر بتطبيق المادة ١٢ ، والتي تُتيح انتخاب رئيس مجلس النواب بأغلبية الحاضرين.

ورجح حرب صحة الرأي المستند إلى المادة

٥٥، وقال: "حجج الرأي الأول أقوى من الناحية الدستورية والقانونية والواقعية، أقوى باعتبار أنه لا يجوز أن يكون رئيس السلطة التشريعية من انتخبه ربع أعضاء البرلمان، ولا سيما هناك مناصب اشترط فيها القانون أغلبية عدد الأعضاء مثل أعضاء مجلس مفوضية حقوق الإنسان".

وردت جبهة التوافق على لسان نائبها طه اللهيبي، بالقول: إن هيئة رئاسة البرلمان اجتمعت، امس، مع قادة الكتل وانفقوا على أن ترفع الجبهة طلباً إلى رئاسة البرلمان وتقوم الأخيرة برفعه إلى المحكمة الاتحادية بخصوص احقية النائب ايد السامرائي برئاسة البرلمان.

وأوضح اللهيبي إن "قادة الكتل البرلمانية اجتمعوا صباح السبت وانفقوا على إرسال نتائج الجولة الثانية للانتخابات وأصبح مرشح التوافق ايد السامرائي على أغلبية أصوات النواب في انتخابات أمس، "ضعيفة".

وأوضح حرب أن الخلاف داخل مجلس النواب كان سببه دعوة قسم من النواب إلى تطبيق المادة ٥٥ من الدستور والتي تنص على أن اختيار رئيس مجلس النواب ونائبه يكون بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء، فيما يطالب القسم الآخر بتطبيق المادة ١٢ ، والتي تُتيح انتخاب رئيس مجلس النواب بأغلبية الحاضرين.

ورجح حرب صحة الرأي المستند إلى المادة

في حال انسحاب المتعددة نهاية ٢٠١١

مستشارون عسكريون: الدعم اللوجستي أهم المشاكل التي يواجهها الجيش العراقي

بغداد / المدى

شكل مستشارون عسكريون في امكانية حل مسألة الدعم اللوجستي والتي تعتبر من اهم المشاكل التي تواجه الجيش العراقي قبل انسحاب القوات الاميركية نهاية عام ٢٠١١.

واختلفت تقديرات الحلفاء الغربيين للعراق في امكانية ان يكون جيش البلاد قادراً على تولي مهام النقل والإمداد بحلول ٢٠١١ الموعد النهائي لسحب الجنود الاميركيين.

وقال الجنرال الاميركي اوارد دورمان الذي يدير عمليات الدعم اللوجستي في العراق "ليس هناك مهمة يمكن ان نتجز دون دعم لوجستي". مشيراً الى ان العراق يشهد انخفاضاً كبير في مجالات معدات النقل هذه.

من جهته، أكد الميجور جون سنيل الذي تتولى بلاده الدعم اللوجستي ومهمة تدريبية ضمن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ان قضية التجهيز والامداد من اهم القضايا الرئيسية لإعادة بناء الجيش العراقي.

وقال سنيل حديثاً اكبر نقطة ضعف للجيش العراقي "معتبراً ان سلسلة التتويج هي اكبر الاقوفاط".

وكان من المفترض ان ترسل استراليا قريبا ١٥٠ خبيرا بدلا من ستة حاليا لتأهيل هذا الجيش العراقي الفتى في المستوى اللوجستي.

واوضح سنيل «اذا غادرتنا اليوم يمكنهم الدفاع عن انفسهم، لكن ذلك سينهار بسرعة في غياب الدعم اللوجستي».

ويؤكد الجيش الاميركي انه يرمي الى تحقيق «امن دائم» في العراق بحلول موعد انسحابه بينما يواجه الجيش العراقي مشاكل اساسية في قدرته على تأمين الامداد.

وقال الفريق نائب رئيس اركان القوات المسلحة العراقية ناصر ان «التكيز سيكون على الخدمات اللوجستية وعمليات الإصلاح وقطع الغيار ويعمل في هذا المعسكر جنود من سلاح الهندسة، على تجديد واصلاح سيارات الهلبي وهي جزء من ٨٥٠٠ من المركبات المصنفة التي تبرعت بها الولايات المتحدة للعراق.

وفي ذات السياق، اشار الجنرال اودرد دورمان الى ان اسلوب القيادة في الجيش العراقي يعتمد بصورة كبيرة على القادة الكبار، الامر الذي يختلف عن سياسة الغرب.

واوضح ان «الامور التي ينبغي ان تأخذ يومين في سلسلة التجهيز والنقل يمكن ان تستغرق بين اسبوعين إلى شهرين، بسبب البيروقراطية في مكاتب القادة الكبار، مؤكداً ان «ذلك وقت طويل حين تكون في حرب».

ولا تزال المكاتب تنص بالمفاتيح الورقية لكون ان العمليات اللوجستية العراقية لم تدرج في الحواسيب حتى الان.

وكان قائد فرقة الفرسان الاميركية الاولى الكولونيل فيليب بيتاغليا قال للصحافيين في بغداد هذا الاسبوع ان العراق الذي جهز بالسلاح بدأ خطة مدتها خمس سنوات ولديه ٨٤ مخزون سلاح عليه اصلاحها مشيراً الى انه لا يزال امامه طريق طويل.

واضاف ان هناك الكثير من العمل الذي يجب ان يقوموا به في مجال الدعم اللوجستي والصيانة والتدريب وتصلح السيارات و(مصادر) وقطع غيار المركبات واللوازم الطبية وجميع أشكال الخدمات اللوجستية، مع دور محتمل من قبل الجيش الاميركي بعد عام ٢٠١١. وتابع «بصراحة، سيستغرق ذلك سنوات عدة».

افتتح بعد غلق دام عاماً ونصف

سجن بغداد المركزي يخصص لتأهيل وتدريب المحكومين فقط

بغداد / غزوان عمران

تدخل التغيير الوزاري في وزارة العدل ليحول دون الادلاء بتصريحات للاعلاميين ويغلي مؤتمراً افتتاح سجن بغداد المركزي (سجن ابو غريب) سابقاً، واستغرب الاعلاميون الصيغة التي "صرف" فيها الصحفيون من قبل مدير دائرة الاصلاح العراقية شريف المرتضى عبد المطلب.

وقال مدير سجن بغداد المركزي العقيد عبد الحسين الزويجي في تصريح لـ(المدى) ان السجن خصص بعد تاهيله لتدريب وتأهيل المحكومين فقط ليكون مكاناً لتطبيق العدالة، مشيراً الى ان توسعة السجن واعادة تأهيله جاءت بعد الممارسات اللاانسانية التي تعرض لها اوكوفوفون في الفترة السابقة، مشيراً الى ان انتقال السجن الى الادارة العراقية من شأنه منع حدوث حالات مماثلة لكون السجن مزود بكامرات مراقبة اضافة الى فرق المظلمات الانسانية المتواجدة في السجن.

واضاف الزويجي ان التطوير شمل جميع اقسام السجن الخاصة بتأهيل المحكومين كاقسام تدريب النزلاء والحاسبية والتدريب البدني، اضافة الى تأهيل مستشفى السجن واعادة تأثيث قاعاته بالاجهزة الطبية المتطورة والادوية من مناشئ جيدة من اجل ان تقدم الخدمات الصحية للنزلاء وعلى مدار الساعة تماشياً مع مبادئ حقوق الانسان.

من جهته، أكد مدير عام دائرة الاصلاح وكالة شريف المرتضى عبد المطلب في تصريح خص به (المدى) ان السجن استقبل في اليومين الماضيين (٤٠٠) سجين يظلون الخطوة الاولى لافتتاح السجن، مشيراً الى ان كلفة تأهيل سجن بغداد المركزي بلغت ما يقارب الـ(٤٠٠) مليون دينار شملت توسعته لتتلع طاقته الاستيعابية (٣٠٠٠) نزيل، مؤكداً ان مدة العمل لم تتجاوز الثلاثة اشهر.

واضاف عبد المطلب ان تأهيل السجن اعتمدت فيه المعايير العالمية ليتلاءم مع متطلبات النزلاء واحتياجاتهم كافة وخفض عدد النزلاء في الزنازة الواحدة الى ثمانية محكومين بعد ان كان يزج في الزنازة الواحدة ب (٣٠) سجيناً في الفترة السابقة. مبيناً ان السجن يحوي اقسام عدة تم تطويرها لتحقق اكبر نفع ممكن ومنها قسم التطوير والتأهيل ويتضمن فروع الخياطة والكهرباء ومحو الامية والرياضة.

يذكر ان سجن ابو غريب اسس عام ١٩٧٠ وكان تابعا لمصلحة السجون التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفي عام ١٩٧٩ تم ابدال اسم مصلحة السجون الى دائرة اصلاح الكبار واستحداث المؤسسة العامة للاصلاح الاجتماعي والتي تضم اصلاح الكبار - اصلاح الاحداث دائرة الرعاية / الضمان الاجتماعي وفي عام ١٩٨٧ الغي نظام المؤسسة واصبح



اسم مصلحة السجون الى دائرة اصلاح الكبار واستحداث المؤسسة العامة للاصلاح الاجتماعي والتي تضم اصلاح الكبار - اصلاح الاحداث دائرة الرعاية / الضمان الاجتماعي وفي عام ١٩٨٧ الغي نظام المؤسسة واصبح السجن تابعاً الى دائرة اصلاح الكبار - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ويضم عدة اقسام منها الاحكام القليلة والخفيفة والافراج والخاصة والعرب والاجانب، وبعد احداث عام ٢٠٠٣ اصبحت السجون تابعة الى وزارة العدل فيما تم فصل دائرة الاصلاح وجعلها تابعة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبعد افراج السجون من الموقوفين على ذمة القوات الاميركية تسلمت وزارة العدل/ دائرة الاصلاح السجن.

لقتله محتجزاً عراقياً

الرجل من مدى الحياة لجندي أمريكي

بغداد / المدى

اصدرت محكمة عسكرية اميركية حكماً بالسجن مدى الحياة على جندي أمريكي ادين بالمشاركة في اطلاق الرصاص على أربعة محتجزين عراقيين وإلقاء جثثهم في مجرى مائي في بغداد عام ٢٠٠٧.

وافاد تقرير بحسب شبكة (b c) ان الرقيب مايكل ليهي كان قد اعترف للمحققين بأنه "أصاب عراقياً بطلق ناري في مؤخرة الرأس من مسافة قصيرة"، فيما قال محاموه إن "الضبط النفسي" الذي يتعرض له جراء بقاءه في ساحة العمليات لفتترات

طويلة قد يؤدي إلى اتخاذه "قرارات عقلية مجموعة من الراعفين الذين خاطئة". وأضافت أن "اللجنة القضائية العسكرية التي تتخذ من ألمانيا مقراً لها رفضت ما قاله الدفاع، وأصدرت حكماً بالسجن مدى الحياة، وخفضت رتبته إلى جندي مع تخفيض دخله، وسرحته ترحيحاً مشرفاً من الخدمة العسكرية".

ووفقاً للتقرير فقد كان الفريقين من الراعفين الذين اتخاذه "قرارات عقلية مجموعة من الراعفين الذين خاطئة". وأضافت أن "اللجنة القضائية العسكرية التي تتخذ من ألمانيا مقراً لها رفضت ما قاله الدفاع، وأصدرت حكماً بالسجن مدى الحياة، وخفضت رتبته إلى جندي مع تخفيض دخله، وسرحته ترحيحاً مشرفاً من الخدمة العسكرية".

في الهجوم. وقد تعرض المحتجزون الأربعة لإطلاق النار بينما كانت ايديهم مقيدة، وعيونهم مغمضة، ثم أُلقيت جثثهم في مجرى مائي في بغداد، وقد أبلغ ليهي المحققين العسكريين في استجواب أجري معه في كانون الثاني ٢٠٠٨ بأنه استخدم مسدسه لإطلاق الرصاص عن قرب على عراقي ليصيبه في مؤخرة الرأس. وعُمل محامي الدفاع قيام الجندي بذلك بأن "النتيجة المساوية لم تحدث نتيجة للتخطيط، أنها نتيجة للمعمل وسط بيئة من الخوف، والخطر، والجنون التي تحيط بأغلبية العمليات القتالية".

مواطنو كربلاء: محدودية القوائم الفائزة تسببهم في انهيار الصراع السياسي

كربلاء/ المدى

وسط ترقب مواطني كربلاء لشخص المحافظ الجديد، أبدى عدد منهم قلقه من ان تطفو الى السطح الخلافات السابقة بين القوائم الفائزة في انتخابات مجلس المحافظة فيما رأى آخرون ان قلة هذه القوائم الفائزة سيقفل من حجم الصراع داخل المجلس.

وقال المواطن احمد الموسوي(موظف) "ما يقلقنا هو ان القوائم الفائزة في الانتخابات وعددها أربعة وخامستها مفردة للحزبي هي في حالة صراع سابق ، وأضاف "نظرة واحدة للقوائم الفائزة تجعلنا في حالة قلق وما نأمله ان تبدد هذه القوائم حالة القلق التي نعيشها".

ويؤيده زميله عمار حسين قائلا "لا احد ينسى المواجهات المسلحة التي شهدتها المدينة في الزيارة الشعبانية وقبلها وبعدها وكانت بين اطراف مشاركة في السلطة المحلية". وأضاف "الآن تقريبا نفس التيارات فازت وهذا ما يشكل لنا مصدر قلق لان العنف كان اللغة المشتركة بينهم".

إلا ان حسين يتابع قائلا "ما نسمعه من كلمات قبل الانتخابات وبعد ظهور النتائج يجعلنا نضم القلق قليلا ونتوجه نحو الامنيات وما يزيد من الجميع ان يقدموا لنا الخدمة التي نحتاجها".

وشهدت كربلاء في اب من العام ٢٠٠٧ مواجهات مسلحة بين القوات الامنية ومسلحين أسفرت عن مقتل وجرح المئات من المواطنين وقوات الأمن العراقية خلال الزيارة الشعبانية، تكري مولد الإمام المهدي، فيما جمعتها عملية اعتقالات واسعة وصدور مذكرات اعتقال بحق ثلاثة من اعضاء مجلس المحافظة من بينهم



اثنين تابعين للتيار الصدري هما نائب المحافظ جواد الحسنواي وعضو المجلس احمد الحسيني بينما كانت الشخصية الثالثة رئيس اللجنة الإعلامية في المجلس غالب الدعيمي.

لكن المحلل السياسي عبد الواحد مهدي يرى ان "المرحلة المقبلة لا توجد فيها صراعات لان عدد الكتل الفائزة هي أربعة والخامسة كتلة منفردة هي لقائمة يوسف الحزبي".

واشار الى ان "هناك عددا من أعضاء المجلس السابقين قد فازوا في الانتخابات واغلبهم في قائمة ائتلاف دولة القانون من بينهم محافظ المدينة الدكتور عقيل الخزعلي وعليهم أن يستثمروا هذه الخبرة لتقديم الخدمات إلى المواطنين بعيدا عن الصراعات لأنها لا تخدم أحدا".

ولفت مهدي الى ان "تيار الأحرار دخل بوجه وعقلية جديدين وهو يريد أن يثبت إن خدمة المواطن هي الهدف وهذا واضح من تصريحات قياداته التي أكدت على عدم الأخذ بالخلافات السابقة وهذا يعني إن العمل إذا ما كان مخلصاً وبعيداً عن تلك الصراعات التي ذكرتها فان على المواطن إلا يقلق ولا يخاف".

وكانت نتائج الانتخابات في كربلاء تمخضت عن فوز المرشح المستقل يوسف الحزبي وحصوله على مقعد واحد رغم تصدره لنتائج الانتخابات في المحافظة، فيما حصلت قائمة ائتلاف دولة القانون وقائمة أمل الرافدين على ٩ مقاعد لكل منهما، بينما حصلت قائمة شهيد المحراب و تيار الأحرار المستقل على ٤ مقاعد لكل منهما.

عدد من المواطنين في كربلاء عدوا تسمية المحافظ الجديد للمدينة هي الأهم لأنه يمثل الوجه الحقيقي للسلطة المحلية بحسب ما قال المهندس حيدر الاسدي ان "المحافظ هو الحل للتقدم ولعدم حدوث أي شيء في المستقبل لأنه سيدبر كفة الحكومة المحلية ويده الصلاحيات".

وأشار الاسدي الى ان "المحافظ سيمثل وجه التوافق بين التيارات التي تصارعت قبل الانتخابات وكانت بين تيار الأحرار من جهة وشهيد المحراب وقائمة ائتلاف دولة القانون من جهة أخرى ولا ننسى قائمة أمل الرافدين التي سمعنا عن وجود بعض الصراعات بينها وبين السلطة التنفيذية قبل الانتخابات".

ولفت الى ان "على الفائزين اختيار شخصية قوية لإدارة المحافظة وان يكون محبوباً من الشعب الذي انتخبهم وأنا أرحس ان يكون الحزبي لان أهالي كربلاء صوتوا له بنسبة عالية جدا".

غير ان الناشط حسين العلوان يرى غير ذلك ويقول "ان المحافظ السابق عقيل الخزعلي" أصبحت لديه خبرة كبيرة وعمل في وقت صعب وكان قبلها رئيس مجلس المحافظة وان البورة التي سبقت انتخابات عام ٢٠٠٥. وأضاف ان "ما يحتاجه أهالي كربلاء ليس محافظاً قويا فقط بل أعضاء أكفاء ايضا وليس أعضاء ينتهون إلى هذه الكتلة أو تلك لأننا نسعد نفس الكرة إلى اللعب السابق وسيضع منا الخيط والعصفور".